٨٩
لواء الحمد
مجلة علمية نصف سنوية تعني بالمعارف الإسلامية
السنة الثالثة ـ العدد السادس (صفر-رجب ١٤٤٤)

دراسة أهمّ المعايير في التحكيم الرجايى على ضوء المواقف الكلامية

السيد علي رضا الحسينى[١]، محمد تقي شاكر[٢]

الخلاصة:

اِن هوية و معايير التحكيم عند الرجاليين، و بنظرة خاصّة إلى تحليل درجة النظرة الكلامية اِلى المعطيات الرجاليّة من الأمور المغفول عنها، والتي تحتاج اِلى الدراسة والنظرة الدقيقة في هذا المجال.

ولعل ضرورة هذا التحقيق ترجع اِلى النظرة الحرّة اِلى ماوراء التحكيم الرجالي، مع تحليل اسباب تعيين هذه المعايير من قِبل الرجاليّين والوصول اِلى جذورها.

وهذه الدراسة تكشف عن منزلة ودور تأثير العقائد الكلامية في مقياس وثاقة أو ضعف الرواة مع دراسة المناهج والمواقف، وعلى اَساس تحليل المعطيات الرجالية والكلامية. وقد كانت نتائج هذه المعطيات ونتيجة تركيز النظرة في دراسة الجذور والشواهد في هذا الإطار هو تأثير النظرة الكلامية على التحكيم الرجالي. كما تبيّن هذه الدراسة أنّ مجال هذا التأثير في الأغلب في فروع أُصول العقائد، وبالتّحديد في مجال الموقف من مسألة أصل الإمامة.. ويبدو أنّ هذه التحكيمات ردود أفعال مذهبية في مقابل أعمال عقيدية من خلال التقييم الرّجالي، كما يبدو من خلال نتائج هذه الدراسة خلفية التطوّرات

١. مدير قسم الرجال في مركز دراسات العلوم الإسلامية الكمبيوترية.
٢. دكتوراه فى الكلام، باحث في أكاديمية الإمام الصادق عليه السلام للعلوم الإسلامية.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

فـي المبانـي، وهـي تلقي نظـرة جديدة فـي مجـال الاسـتفادة مـن الروايـات، وبالأخصّ روايات الإمامة.

المصطلحات و المفردات

مقام الإمام، النظرة الكلامية، التحكيم الرجالي، المباني الرجالية الحديثية.

١- المقدّمة

علم الرجال من الفروع المهمة في علم الحديث... فكانت أقوال رواة الأخبار ومعرفة طبيعة شخصياتهم وأموالهم موضوع هذا العلم... وإن الدور الواضح لمعرفة الرجال كان عنوان المنطلق في مواجهة النصوص الروائية، بل إنه صار ينبوعاً ومشرعةً للمعرفة الدينية وله المنزلة في المباني المختارة ومنهج التعامل مع محاور هذه المعرفة، بحيث صار التعامل والتأثّر بعلم الكلام يتأتّى من معرفة الرجال ويتمحورحولها. فتشكّل أسلوب وطريقة الرجاليّين فى ما يواجههم من فرضيّات و مبادئ خاصّة. الأمر الذي يمكن اَن يكون حلّالاً للأسئلة الخاصّة بالأحكام المحدّدة ومرشداً إلى إعادة قراءة ومراجعة بحوث هذه المعرفة..

إنّ منح مرتبة الوثاقة أو الضّعف لكل واحدٍ واحدٍ من الرواة قائم على أساس سلسلة السند وطبقاً للمباني الأصولية.. حتى أنّ كشف ذلك يعنى التعرف إلى الأُسلوب والمنهجيّة في تحديد اختبار العالِم الرّجالي لدى قبول أو طرد الحديث والنصّ الروائي باعتباره مصدراً ومنبعاً للمعرفة الدينية.

إن الاطّلاع على هذه العمليّة يمكّن أولي المعرفة والمنتفعين فى علم الرجال من التعرّف إلى الشواخص وتحديد أبعاد التحوّل في إطار العثور على أجوبة الإشكالات والمبهمات الواردة..

وإنّ من أهمّ مميزات كلّ علم ضمن التحقيق فيه و معرفته؛ منهجية هذا العلم،[1] وإنّ

١. نادري، عزت الله، روش‌های تحقیق و چگونگی ارزشیابی آن در علوم انسانی، ص ٥٩.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

دراسة علمٍ من العلوم بحاجة إلى التعرّف على منهجيّته، ليتحدّد مدى بلوغ هذا العلم إلى المستوى المطلوب والكافي يحظى في المجتمع العلمي بالدّقّة اللّازمة. وبالنظر إلى اتّساع رقعة البحوث الخاصّة بعلم الحديث في الأجواء الأكاديميّة، فإنّ إعداد مشروع معرفة علم الرجال يبدو أمراً واضحاً، رغم أنّ سبر أغوار علم من العلوم ومنهجيّته يتمّ في العادة من خلال علم آخر، ولكن عدم توفّر الكافل لهذا الدور والقائم به في علم الرّجال، فإنّ سبب ضرورته يوضح أهمّيّته.. ومن هنا، فإنّ الخطوة الاولى في هذا المسار ستواجه حساسية نوعاً ما...

وفي إطار أسلوب معرفة الرجال.. تنبري هذه الدراسة وتنطلق من محور التحقيق والتحليل لإحدى الأُمور الأصلية في إصدار وصدور الأحكام الرجالية.. أي أنّ دور المعتقدات الكلاميّة في الأحكام الرجالية دور كبير ومهمّ، بل وإنّ ذلك قائم عليها. وإن التحقيق في الكتب الرجالية والروائية عموماً يحكي مسألة حصول القرارات المتفاوتة في إطار علم الكلام وتأثير هذا التفاوت في النظرة و طبيعة التعامل مع الرواة، وإنّ نتائج نظرة الرجاليين في تكذيب أو تكفير راوي من الرواة يدلّ بوضوح على تجذّر هذا المنحى في الاستنتاجات الكلامية...

٢- الإطار النظري للبحث

طبيعة معرفتنا للرواة؛ هي معرفة علميّة، بمعنى أنّها قائمة على اساس معطيات مصادر علم ومعرفة، وعلى قاعدة التقارير المتوفرة لتلك المصادر، فترانا نتقيّد ـ لدى تحديد ملامح صورة الراوي وإطلاق الحكم عليه و على مروياته.

أما السؤال المهمّ هنا، هو: أنّ الأحكام الصادرة من علماء الشيعة بخصوص هذا الراوي أو ذاك ـ وطبقاً للتفاصيل المتفاوتة والقواعد الرجالية والتاريخية المتاحة ـ هي أحكام متفاوتة ولا توصف في كثير من مفرداتها متّفق عليها من قِبلهم.. فهل هي أحكام شاملة لجميع الرواة؟ أم هي صادرة عن مجرّد اجتهاد ورؤية؟ وبعبارة أخرى، ماذا تتطلّب

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الأحكام الصادرة عن العالِم الرجالي بخصوص راوٍ من الرواة[1] لتستحقّ هذه الاحكام الاقدام والمصداقية.

فالتعرّف إلى طبيعة المقاييس والمباني تفتح نافذة النظرة الاجتهادية، واحتمالات النظر من زوايا أُخرى.. مما يعني ضرورة توفّر نظرة أساسية ومبنائية جديدة وبأسلوب جديد في التعامل مع أسانيد الروايات.[2]

في الخطوة الأولى نُشير إلى التوجّهات المذهبيّة المتفاوتة و دورها في خلق و إيجاد النظرة السلبيّة أو الإيجابية إلى الراوي ... ومَردُّ هذا الأمر إلى طبيعة معايير الأحكام الرجالية، أي التقارب وعدم التقارب المذهبي... وبعد الاطّلاع على عدم تأثير النظرة والموقف المذهبي من تشكّل الحكم بالوثاقة أو الضعف، يلزم الإجابة على السؤال الوارد بخصوص موضوع علم الرجال لتحديد شواخص تشكّل الأحكام الرجالية... وهنالك يتّضح العامل الأصل في الحكم بالوثاقة وبقية العوامل المؤثرة لدى الحكم بالتضعيف وميزان التأثّر بحكم التعضيف..

...في هذه الخطوة يُشار إلى جذور تشكّل هذه النظرة وتحليلها، وكذا إلى إمكانيّة تحقيق وجهة نظر جديدة بهذا الصدد..

٣- تأثير التشابه والملازمة المذهبية في التوثيق

لتحصيل الإجابة على السؤال الوارد بخصوص ميزان تأثير التشابه والملازمة (التلازم)

---

١. في الجدير ذكره أنّ محور هذه الدراسة قائم على أساس أقاويل علماء الرجال المتقدمين مثل: النجاشي والطوسي وابن الغضائري ومحمد بن الحسن بن وليد والشيخ الصدوق.

٢. البعض المحسوبين على من يطلق عليهم المتنوّرين أو المستشكلين، و بتوسعة مساحة التضعيف لكثير في الأمور، لم يجدوا مانعاً دون تهميش الرواة والروايات، حتّى أنهم بمسلكهم المتغابي هذا قد حكموا بضعف أو إلغاء جميع ميراث الراوي.. ثم إنهم هاجموا الروايات، لا سيما روايات الإمامة... فتناوشوا الرواة تلو الرواية بعد أن ضعّفوا الرواة. وبالنتيجة: عدّوها مجرّد أخبار آحاد في ما سلبوا ما أطلقوا عليه هذا العنوان ـ أخبار الآحاد ـ الحجيّة و مشروعية الاستناد في المباحث العقائدية... وانتهى بهم الأمور إلى التخليط.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

المذهبي في توثيق الراوي، لابدّ من أن يعلم أنّ مهجية رجال الشيعة بهذا الصدد أنّ ثَمّ عنصرين أساسيين في البين؛ بمعنى قبول عقيدة التوحيد بدءاً، مع الاقرار بخالقيّة وربوبيةالله سبحانه وتعالى... ثمّ قبول الرسالة ونبوّة الرسول ﷺ.. أما مذهبيّة الراوي وتعدّد توجّهاته العقائديّة؛ فلا تمثّل عامل تضعيف للراوي، ولذلك؛ يمكن اعتبار من ينخرط تحت عنوان «التعدّدية المذهبية» راوياً لا يُقدح صدقه لهذا السبب، إذ لكل فرد الحق في التوجه المذهبي ـ الكلامي.

ومن هنا، فإنّ الجواب على السؤال القائل: «هل إنّ صحّة المذهب عند رجال الشيعة دليل التوثيق فيهم؟» فإن كان الجواب ايجابياً، لزم ـ في حال صحّة المذهب والانتماء وأنّ هذه الصحّة المطلوبة دليل التوثيق ـ إصدار الحكم بالتوثيق على كل حال لدى التأكّد من صحّة المذهب.. والعكس بالعكس، إذ في حال كون الراوي عامياً، كان ذلك مبرّراً ودليلاً على تضعيفه وإهمال ما يروي.. مما يعني؛ جعل ذلك قاعدة ومعياراً وأصلاً في التوثيق والتضعيف. والحال أنّ هذه القاعدة والنظرة لم تلحظ من قِبل رجال الشيعة[1] وإنّ مراجعة المصادر الرجالية تكشف عن أنّ الراوي العامي الناصبي، مثل: يحيى بن سعيد القطّان، كان في عداد الموثّقين، كما أن الراوي الواقفي قد شمله التوثيق في المصادر الرجالية الشيعية؛ مع أن الواقفيين ـ لا سيّما جيلهم الأوّل ـ كانوا في جملة الذين جابهوا الامام الرضا عليه السلام وإمامته الحقّة عن علم وسابق اطّلاع..

.. وهنا؛ ومع التدقيق في الوثائق الخاصة بهذه المقولة يتّضح المعيار الأصل في تضعيف أو توثيق الراوي والرواية..

١ـ٣. الراوي العامّيّ

إنّ نماذج توثيق الرواة العامّيين ـ بلحاظ رواياتهم المباشرة عن أئمّة الشيعة أو نقل

١. دليل هذا المدّعى: أنّ كثيراً في رواة أهل الخلاف ـ ومع الصراحة في مخالفتهم لأهل البيت عليهم السلام وللشيعة ـ كانوامحطّ توثيق الرّجاليين، وحتى في حال عدم توثيق الراوي العامي، فإنّ دليل قبول روايته انخراط اسمه ضمن الرواة عن أئمة الشيعة.. مثال ذلك: الفضيل بن عياض الذي عرّفه النجاشي بقوله: «فضيل بن عياض البصري ثقة عامّيّ عن أبي عبد الله عليه السلام» (النجاشي، أحمد بن علي، الرجال، رقم ٨٤٧).

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

كتب الأصحاب الذين رووا عن الأئمة الأطهار عليهم السلام.. تمكّننا من ملاحظة مصطلح «العامّيّ» في كتب الرّجال والفهارس الاولى..

وثَمّ افراد مثل: حسين بن علوان الكلبي[1] و فضيل بن عياض[2] ويحيى بن سعيد القطّان[3] حيث صرّح بنوع من أنواع العلاقة التي كانت تربطهم بأئمة الشيعة.[4] مثال ذلك ما ورد بخصوص الأصرم بن حوشب البجلي الذي قيل فيه: «عامّيّ ثقة؛ عن أبي عبد الله عليه السلام»[5]

٣- ٢. الراوي الزيدي

وكذا يمكن التعرف على الموقف من رواة ـ مع كونهم منتمين إلى العقيدة الزيديّة ـ وقد حظوا بالتوثيق .. ويمكن ملاحظة عبارة: «زيديٌّ كوفيٌّ ثقة» في الكتابات الرجالية بوفرة، ممّا يشير إلى عدم التأكيد على مخالفة الراوي أو موافقته للعقيدة الشيعية الاثنى عشرية في التوثيق أو التضعيف..

وتارة ترد الإشارة في ترجمة الراوي إلى ارتباطه بالإمام المعصوم، كما في ترجمة «زياد بن المنذر» أو أبي الجارود،[6] ومن هنا؛ وجدنا النجاشي مع تصريحه بأنّ أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بكونه زيديّاً وأنّه مات على العقيدة الزيدية الباطلة، فقد كتب في سبب شهرته و مكانته الكبيرة بين الأصحاب: «ذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته إيّاهم؛ وعظم محلّه وثقته وأمانته».[7]

وكتب عنه الطوسي في (الفهرس):

---

١. النجاشي، أحمد بن علي، نفس المصدر، ص ٥٢.
٢. نفسه، ص ٣١٠.
٣. نفسه، ص ٤٤٣.
٤. نفسه، ص ١٤٧، ٢٠٥، ٢٠٧، ٣٥٥، ٤٠٩.
٥. نفسه، ص ١٠٧.
٦. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٢٠٣.
٧. النجاشي، أحمد بن علي، نفسه، ص ٩٤.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

«وانما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم و خلطته بهم و تصنيفه لهم».[1]
وكتب في (رجاله):

«وكان زيدياً جارودياً، إلّا أنّه روى جميع كتب أصحابنا و صنّف لهم وذكر أصولهم».[2]

وهذه العبارة تشير إلى أنّ أصل الأمانة في النقل وبالاعتماد على الراوية عن المعين الصافي لأهل بيت العصمة صلوات‌الله عليهم، كانا محورين أساسيين في طبيعة التعامل مع رواة الأحاديث فى وجهة نظر علماء الرجال.[3]

٣-٣: الراوي الواقفي

بمتابعة مصطلح (الواقفي) أو (الواقفة) بين أسماء الرواة الواردة في كتب الرجال، نصادف موارد عديدة ممّن حظوا بالتوثيق من بين رواة هذه الفرقة الضالّة.. وقد أشار الطوسي في (رجاله) في ذيل أصحاب الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليه‌السلام إلى عدد كبير من رواة الواقفة.[4]

ومن نماذج الرواة الواقفية الموثقين:

١-٣-٣: علي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي

وهو معروف ب«الطاطري»[5] ومن الواقفة المتوسطين، وفى الجيل الثاني والثالث فيهم[6] وكان كثير الجدّ في ترويج مذهب الواقفة وعاملاً مؤثراً في تقوية الواقفة المتعصبين المتأخرين. وحيث روى الكثير من الروايات في موضوع الإمامة؛ فقد سرى إلى رجال

---

١. الطوسى، ص ٦٨.
٢. نفسه، الرجال، ص ٤٠٩.
٣. من الزيدية الموثقين يمكن الإشارة إلى عامر السرّاج (النجاشي، أحمد بن علي، نفسه، ص ٢٩٤) وعبادة بن زياد الأسدي (نفسه، ص ٣٠٤) ويحيى بن سالم الفراء (نفسه، ص ٤٤٤).
٤. الطوسي، الرجال، ص ٣٣١-٣٥٠.
٥. النجاشي، نفسه، ص ٢٥٥، رقم ٦٦٧.
٦. وقبله: حميد بن زياد بن حماد (نفسه، ص ١٣) وهو خاتم الواقفة النشيطين في الميراث الحديثي الشيعي.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الشيعة وتوثيقهم.. وكتب فيه النجاشي: «وكان فقيهاً ثقة في حديثه، وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم»[1]

وهو استاذ متعصّب لأحد الواقفة المتطرّفين، أي: الحسن بن محمد بن سماعة[2] وصرّح الطوسي بخصوصه بالقول: «الكوفي، كان واقفياً؛ شديد العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه فى الإماميّه، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه». ثم يبيّن الطوسي السبب في ذكره، فيقول:

«وله كتب في الفقه؛ رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم، فلأجل ذلك ذكرناها».[3]

فيُعلم من كلام الطوسي عدة نقاط:

الف ـ واقفية الطاطري.

ب ـ كونه معانداً جدّاً.

ج ـ تأليف الكتب الكثيرة في إثبات معتقداته.

د ـ السبب في نفوذه إلى (فهرس) الطوسي وقبول رواياته رغم ما عُرف عنه.

إنّ وصف الطوسي لهذا الراوي فيه الدلالة الواضحة على أنّ البُعد الفقهي هو عليه من عليه المدار ـ حيث الاشتراك في التأليفات الفقهية وأصول الفقه ـ في سراية هكذا راوٍ إلى كتب رجال الشيعة. و من هنا، لم يكن توثيق أفراد مثل الطاطري لكونه متوقفاً على إمامة مولانا الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وإنما هو طبيعة العلاقة الفقهية للراوي مع علم الإمام، وطبيعة انتفاعه من المصادر الجديرة بالاعتماد في المساحة الفقهية، وكذا طبيعة التعلّم المحرز الوارد في التأليف الفقهي وعلاقته بالبنية الحديثة.[4]

---

١. نفسه، ص ٢٥٥.

٢. نفسه، ص ٢٥٥.

٣. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٢٧٢.

٤. طبعاً لابدّ من الالتفات إلى أنّ الفقه قد اختص بمعظم كمية التعاليم الدينية في الثقافة الشيعية المدوّنة. ومن هنا، فإنّ الحيثية المشتركة بين الإمامية الاثني عشرية وبين الواقفية والمؤثرة في نشر هذا القسم في الثقافة الشيعية، الأمر الذي أدّى إلى عدم تجاهل الحسن بن سماعة وأمثاله في رأي رجاليّ الشيعة.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

إنّ محصول كتبه الفقهية المشترك بين الواقفة وباقي الأصحاب كان بمثابة الطريق المبرّر لدخول واحتساب الطاطري ضمن المصادرالرجالية الشيعية وتوثيقه في التراث الفقهي.

٢-٣-٣: الحسن بن محمّد بن سماعة

مع تصاريحه السيئة تجاه مولانا الإمام الهادي عليه السلام، فقد كتب فيه النجاشي:

«من شيوخ الواقفة، كثير الحديث، فقيه، ثقة، وكان يعاند في الوقف ويتعصّب»[١] و[٢]

٤-٣- الراوي الفطحي

من بين كبار الفطحية؛ يمكن الإشارة إلى علي بن الحسن بن عليّ بن فضّال. و تعابير النجاشي في ترجمته جديرة بالتأمّل:

«كان فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث والمسموع قوله فيه، سمع منه شيئاً كثيراً ولم يعثر له على زلّة فيه ولا من يشينه، وقلّ ماروى عن ضعيف، وكان فطحياً».[٣]

وعبارة النجاشي هذه تثيرإلى أن حيثية رواية علي بن الحسن بن فضّال وضمن قوالب الاشتراك بين الإمامية والفطحية ـ وأكثر شيء في الفقه ـ أضحت مؤثراً على طبيعة الاهتمام به.[٤]

---

١. النجاشي، أحمد بن علي، نفسه، ص ٤٠.

٢. من النماذج الأخرى لهذه الجماعة، هوأحمد بن بشرالسّراج (الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص ٥١؛ النجاشي، نفسه، ص ٧٢). أحمد بن حسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار (نفسه، ص ٧٥). إدريس بن الفضل بن سليمان الخولاني (نفسه، ص ١٠٤). جعفربن محمد بن سماعة بن موسى بن رويد بن نشيط الحضرمي (نفسه، ص ١٢٠). حميد بن زياد بن حمّاد (نفسه، ص ١٣٢) عبدالله بن جبلة بن حيّان بن أبجرالكناني (نفسه، ص ٢١٦) علي بن محمد بن علي بن عمربن رباح بن قيس بن سالم (نفسه، ص ٢٦٠) أحمد بن محمد بن علي بن عمربن رباح القلّاء السّواق (نفسه، ص ٩٣، الطوسي، الفهرست، ص ٦٥) عبدالكريم بن عمرو بن صالح الخثعمي (النجاشي، نفسه، ص ٢٤٦) وهيب بن حفص أبوعلي الجريري (نفسه، ص ٤٣١).. إذ أشيرالي وثاقتهم مع كونهم واقفية.

٣. النجاشي، نفسه، ص ٢٥٨.

٤. المسالة المهمة أنّ الحسن بن علي بن فضال بن عمربن أيمن، هوابوعلي بن حسن بن علي بن فضال،

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

والشواهد حاكية عن أنّ الرواة الفطحية كانوا من الرّواة الأكثر نشاطاً من بين الفِرق المنسوبة إلى التشيع وأسلمهم، وذلك أنّك ترى رواة ضعاف من بين الواقفيه[1] دون الفطحية؛ اللهم إلاّ علي بن حديد بن حطيم المدائني، حيث ضعّفه الطوسي في (التهذيب)[2]

فلدى بحث الإطار النظري لهذه الدراسة؛ تبيّن أنّ الخُطوة الثانية في نيل معيار الحكم الرجالي وتبيين طريقة اختبار الرواة هو التحقيق في موضوع معرفة الرجال.. وإنّ الأخذ بهذا الأمر ـ وفضلاً عن اتّضاح الاحتياط في القول والحكم ـ فإنّه يسدّ الطريق على بعض الشبهات.

٤- موضوع أحكام علماء الرجال

ضمن رجال الشيعة، بعد هؤلاء الرواة أصحاب أثر، حيث اختصّوا بالحكم بوثاقة أو ضعف الراوي.[3] وعلى هذا الأساس؛ لم تشهد ـ في تشكيل طبقات الرواة، كما في رجال الطوسي بدءاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وإلى أصحاب الإمام السجاد عليه السلام، وهم خمس طبقات ـ استعمالات لمفردتي «الثقة» أو «الضعيف».

وانما شوهد استعمال ذلك بشكل واضح وواسع بدءاً من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، أي حيث بدأت عجلة الحديث الشيعي بالحركة.. ولم تتشكّل هذه الصورة بالصدفة

من المراجع المحكّمين الرجاليين في كتاب (الرجال) للكشي، بحيث أنّ الكشّي نقل عنه عدداً لا يستهان به من التحكيم الرجالي بواسطة العياشي. كما أن النجاشي ذكر الحسن بن علي بالاحترام.. ومن الرواة الفطحيين الأخرين الذين ذكر توثيقهم بصراحة: عبدالله بن بكير (الطوسي، الفهرست، ص ٣٠٤) يونس بن يعقوب (الكشي، الرجال، ص ٣٨٥) أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضّال بن عمر بن ايمن (النجاشي، نفسه ص ٨١) علي بن أسباط بن سالم بيّاع الزطّي أبوالحسن المقرئ (نفسه، ص ٢٥٣) إسحق بن عمار الساباطي (الطوسي، الفهرست، ص ٣٩) وعلي بن حسن بن علي بن فضال (الكشي، محمد بن عمر، نفسه ص ٥٣).

١. النجاشي، أحمد بن علي، نفسه، ص ٣٦. الكشي، محمد بن عمر، نفسه، ص ٥٥٢.

٢. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، الخلاصة، ص ٣٤.

٣. وإذا ما أورد اسم فرد؛ مثل نوح بن الدرّاج، يكون نوع استرداد، ولامدخلية له في التراث الرجالي الشيعي.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

طبعاً.[1] ويضاف إلى ذلك أنّ ثَمّ رواة نشيطين ـ كثيرو الرواية ـ في طبقات الائمة عليهم السلام المتوسطين و الأخيرين، وهم معروفون نسباً، أو وقعوا في طريق نقل الحديث، دون أن يصدر حكم عليهم، وذلك لعدم تأليفهم أو نشر لكتاب كتبوه.[2]

وعلى هذا؛ يمكن القول إنّ أفراداً ـ بعنوانهم رواة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام ـ وقعوا تحت موضوع حكم علماء الرجال، سواءً كان هذا الحكم إيجابياً أو سلبياً.. وهم يشتركون بخصوصية معيّنة، وهي التأليف والاختزال والتدوين عن أهل البيت عليهم السلام.. ولدى اتّساع هذه الخصوصية و الميزة ستشمل، أو تنطوي تحتها جميع المقولات الواردة في ذيل الشاخصين المذكورين آنفاً، وهما: التوحيد والنبوّة، مثل كون الراوي عاميّاً وفطحياً وصحيح المذهب والديانة وآخرين غيرهم..

ومن هنا، وكما مرّت الإشارة إليه، فإنّ الرواة الفاسدي الديانة والعقيدة الذي يذكرون بذلك وإلى جانب محمد بن عمير و صفوان بن يحيى اللّذين يعتبران عَلَمين كبيرين في عالم التشيّع، ولتبيين الحكم بالوثاقة أو الضّعف يردون إلى التراث الرّجالي.. وذلك أنّ الخصوصية المحور هنا هي كون الراوي صاحب أثرٍ وكتابٍ حديثي...

إذن؛ فكون الراوي صاحب كتاب؛ من شأنه أن يضع الفرد الراوي ضمن موضوع حكم أعيان الرجال، سواء كان عامّيّاً أم إماميّاً، أو ضمن قائمة من قوائم الفِرق الشيعية، ومن هنا.. كان لابدّ للراوي من أن يكون له كتاب و تراث في موضوع التوثيق و التضعيف، دون شخص الراوي، بحيث لا بشرط بالنسبة إلى المذهب والمعتقد.[3]

---

١. بنظرة إلى المجموعة الموصوفة في (رجال الطوسي) نعرف أن عددهم يبلغ عموماً ١٠٣٣ وأن (٧٢٪) منهم هم أصحاب كتب، وهذا الإحصاء بلحاظ التوثيق و التضعيف إلى زيادة.

٢. يمكن فهم هذه المقولة من الأقول الواردة من قِبل بعض الأعيان، مثل: صاحب القاموس والمنتقى والعلامة المجلسي..

٣. أصل الموضوع عبارة عن الروايات المنقولة لساناً عن لسان ليست في موضوع الحكم بالتوثيق، وإنما مقولتنا مقامة على أساس ما هو بأيدينا و منزلة الراوي، وبالنتيجة؛ لا يصدر الحكم الرجالي بناءً على ضبط الراوي الذي ينقل الرواية مشافهةً، إذ ضبط الراوي بهذا المعنى قد يعرّضه للسقوط...

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

٥- محوريّة الفقه: العامل المؤثّر في الحكم بالوثاقة

ثالث خطوة في مسار تحصيل المعيار والتحقيق في الماهية والميزان المؤثر في الحكم الرجالي من العوامل الشخصية والاجتهادية، الاطّلاع على عامل وسبب الحكم بالوثاقة.. وبعبارة أخرى: في هذه الخطوة، نحن بصدد السؤال عمّا إذا كان بالامكان تحديد خصوصية مشتركة بين الرواة المحكوم لهم أو عليهم بالوثاقة؟!

ولدى إلاجابة؛ يلزم القول إنّ المعيار العامّ والجهة الغالبة في تشكّل التوثيق؛ هو محوريّة الفقه ورواة الفقه.. وهذا يعني أنّ معرفة الراوي صاحب الكتاب تكون تبعاً محورية الحلال والأحكام الشرعية و العبادية.

وبعنوان المثال: لعبيدالله بن علي الحلبي كتاب، وقد وصف بالقول: «أوّل كتاب صنّفه الشيعة»[١] وقد عرضه على مولانا الإمام الصادق عليه السلام الذي أيّده قائلاً: «أترى لهؤلاء مثل هذا؟»[٢] وليس هناك من رواية في مسألة الامامة في كتاب الحلبي، وهذا لا يعني عدم اعتقاده و تصديقه بعقيدة الامامة، وانما كان توجّهه واهتمامه فقهياً.. والكتب الأخرى الشبيهة في المنحى بكتاب الحلبي، أو كان غالب سياقها سياقاً فقهياً لها ذات المفهوم والمردود، وهو: محورية الفقه..

وعبدالله بن سنان؛ نموذج آخر من هذا القبيل من الرواة، وقد كتب النجاشي فيه: «ثقة من أصحابنا، جليل لا يطعن عليه في شيء... له: كتاب الصلاة الذي يعرف ب(عمل يوم وليلة) و(كتاب الصلاة الكبير) و(كتاب في سائر الأبواب من الحلال والحرام). روى هذه الكتب عنه جماعات فى أصحابنا؛ لِعظَمه في الطائفة وثقته وجلالته».[٣]

وهكذا يترشّح أنّ تراث عبدالله بن سنان و قضية إصدار الحكم الرّجالي عليه كان المحور فيه بُعده الفقهي، وليس ثَمّ ما هو خارج عن الأحكام الشرعية يشاهد فيه، ولذا؛

١. عبيدالله بن على الحلبي، ثقة صحيح، له كتاب، وهو أول كتاب صنفه الشيعة (البرقي، أحمد بن محمد، الرجال، ص ٢٣)
٢. النجاشي، نفسه، ص ٢٣٠، رقم ٦١٢.
٣. النجاشي، نفسه، ص ٢١٤.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

فقد قيّمه الرجاليون ووثقوه بناءً على هذا الأصل بعد أن جعلوا منه المدار.[1]

٦- جذور محورية الفقه في التوثيق

تحليل الأسباب التي حدت إلى اتخاذ محورية الفقه من قِبل علماء الرجال في توثيق أو تضعيف الرواة؛ يتّضح من خلال التعرّف إلى معطيات تيار المغالاة في هذا الإطار.

إنّ إيضاح سبيل تقبل القاعدة الشيعية لهذا الراوي أو ذاك أن لا يؤثر هذا الراوي في البنية العامة للدّين، أي: أن لا يؤثر الالتزام العملي للأصحاب بالدين سلباً... فيما الغلو في الدّين لدى الراوي من شأنه أن يزلزل الالتزام العملي للأصحاب بالدين. ومن هنا؛ فقد تجمهر الأصحاب في مواجهه تيار الغلوّ بلحاظ ما تركه هذا التيار الفاسد في تلقّي التعاليم. ففي الفترة التي ظهر فيها هذا التيار المخوف؛ تولّدت ظاهرتان سلبيّتان مهمّتان: تخريب المعتقدات الدينية و تزلزل السلوك الديني.

و بضعف البنية العقائدية، كان استفحال ظاهرة الإباحية أبرز نتائج هذا الانحراف. وهكذا صارت الحاجة ـ من جهة المجتمع الشيعي إلى مصدر تغذية معرفي ـ مُلحّة للغاية، فيما البحوث التخصّصية المعرفية لم تعد ذات أولوية في المنظار المجتمعي العام... مضافاً إلى مسائل الحلال والحرام والقضايا الشرعية اليومية هي التي تصدر لائمة الحاجات الدينية الاجتماعية... مما هيّأ الأرضيّة لتصفية التعاليم في هذا المجال.[2] أما البحوث المعرفية وبما كانت تمتاز فى تبويب وخصوصية لا ينال منها العوام إلّا النزر اليسير، فقد تعرضت للانزواء وقلّة الاهتمام والاقبال وكثير من الأزمات الأخرى المؤثرة، ممّا أدّى إلى كثير من الحساسية و الضعف في هذه المساحة.[3]

---

١. من النماذج الأخرى في هذه المقولة، يمكن الإشارة إلى عبدالله بن مسكان، حريز بن عبدالله السجستاني، حمّاد بن عيسى وسعيد بن أبي الجهم القابوسي...

٢. الهيكلية العامة، هي هيكلية الفقه، و إلى جانب القول بالتسليم بمحورية الفقه، يمكن أن تتضمن بحوثاً كلامية... كما هو الحال في هشام بن الحكم الذي كان يتميّز بالإضافة إلى معلوماته الفقهية، كان يتمتّع بأفق عقايديّ عريض.

٣. شاكر، محمد تقي وحسن محمدي، (جايگاه أسرار در هندسه تبيين معارف. فارسي). مجله معارف عقلي، سنة ١٣٩٤ ش.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

إن تفسير سلوك الغلاة يحكي وجود واقعين و مفهومين؛ أحدهما: الإقلال من عظمة الربّ المتعال، والثاني: تعظيم منزلة أفراد محدّدين والوصول بهم إلى مقام الربوبية أو مساواتهم بالله الواحد الأحد.. وكانت نتيجه هذين المفهومين والموقفين أنّ المغالي لم يكن يسعه الرجوع إلى حالة الطاعة وتقبل التعاليم والأوامر الإلهية الحقّة، وذلك أنّ التعوّد واستعذاب ترك الواجبات؛ مثل الصلاة والصيام والحجّ تسلب الفرد القدرة على الرجوع إلى ما يفترض به من طاعة للربّ.[1]

وهكذا أضحى تيار المغالاة تياراً منحرفاً مخرّباً في نظر الأصحاب، ثمّ أدّى ذلك اعتبار هذا التيار لدى الرجاليين جديربأن يواجه أشدّ المواجهة لاسيّما وأنّ الشيعة عدوّا شرَّالمغالين أشدّ من شرّاليهود وخطرهم على الإسلام..[2] تجنباً لأضرارهم المحتملة من تسرّب نفوذهم وانحرافهم.. ومن هنا؛ برزت الحاجة الملحّة إلى أسلوب التوثيق بالبناء على محورية الفقه ـ باعتبارها القاعدة وعلامة حفظ المعارف ومعيار التوثيق...

ولا ريب أنّ في الفقه ـ كما في المعارف الأخرى ـ ثَمّ دافع متكرّس؛ إما بإدارة الإمام الذي كان يجسد ثلاث حركات إدارية،[3] وكذا مرافقة الأصحاب التي كانت تتضمن ثلاثة مواقف بتخطيط الإمام أيضاً،[4] وهكذا نشلت محاولات المغالين وحيّدوا عن دائرة البحوث العلمية.

٧- التحيّز للفقه ومسألة التضعيف

بتعميم الثقافة الفقهية في المجتمع الشيعي وبالأمر بنشر التعاليم الشرعية من

١. وصف الإمام الصادق عليه السلام في الغلاة: «إن الغلاة شرّ خلق الله، يصغّرون عظمة الله، ويدّعون الربوبية لعباد الله... إن الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحجّ، فلا يقدر على ترك عادته وعلى الرجوع إلى طاعة الله (عزّوجلّ) أبداً (الطوسي، الأمالي، ص ٦٥٠).

٢. نفس المصدر.

٣. الحركات الثلاث عبارة عن: التنبّه إلى فساد عقيدة تيار الغلو، الانفصال عن زعماء هذا التيار، تعريف أفراد باعتبارهم حرّاس الدين الواقعيين والمراجع المأخوذ عنهم الدين الصحيح.

٤. ردود الأفعال والمواقف الثلاثة هي: رجوع الأصحاب إلى الإمام، رجوع أفراد محدّدين، و إخضاع الأحاديث للتصفية..

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

قِبل الإمام المعصوم باعتباره المدير الأول لهذه الثقافة وهذه التعاليم، وفضلاً عن سدّه الحاجة وإجابته على المطالب العامّة فيما يرتبط بالأحكام الشرعية.. فإنّ احتمال الضّرر قد تضاءل في هذا الجانب.. وكنموذج لذلك، أنّ واحداً من الشيعة لا يقبل ولايستوعب خبراً منسوباً للإمام عليه السلام يقضي بعدم إقامة وأداء الصلاة، لتناقض هذا الخبر الموضوع مع الأمر الشرعي الحقيقي بلزوم الإتيان بالصلاة وتسليم الجموع المسلحة والشيعية بذلك، مع وجود الاختلاف في الذراع والذراعين بخصوص وقت فضيلتها. وبالتالي؛ فإن التعاليم الفقهية باعتبارها أشمل حاجة ثقافية في المجتمع بدليل سرعة سرابتها المجتمعية ووجود الكثير جداً من رواة محورية الفقه، ممّا يؤدّي إلى مزيد من الاطمئنان وسلامة الانتقال...

إن التفاوت في هكذا معارف و تعاليم مع المعارف ذات المخاطبين الخاصّين والنشر العامّ لذلك لم يكن هو المقصود في مسألة التأثّر ومدى السلامة، بحيث يمكن الادعاء بصراحة ووضوح أنّ المعارف العامّة أقلّ تأثّراً...

ومن هنا؛ فإن الرّواة المضعّفين لم يضعّفوا لمجرّد توجّههم الفقهي، بمعنى أنّه لم يرد أنّ فلاناً الراوي يُعدّ ضعيفاً بداعي نقله هذه الرواية الفقهيّة بالذّات.

ولكن في المعارف غير الفقهية كان التدقيق في طبقة الراوي أشدّ وأوسع..

إنّ مظهر التفاوت بين مساحتي الفقه والعقيدة يمكن أن يتجلّى في مسألة إمكانية التأويل والتحليل في مساحة العقائد، خلافاً للفقه الذي يحتلّ مساحة تعبّدية محضة، لا سيّما وأنّ إمكانيّة الشرح والتأويل يمكن أن يهيّئ الأرضية للأضرار التالية. ودليل هذا الأمر؛ عدم عمومية وعدم شمول مخاطبي هذه المجموعة في المعارف.. ثم إنّ هذا التأويل الخاطئ للتعاليم الأصلية له أن يوجد أزمة عقائدية مستديمة.. نموذج ذلك ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام بخصوص تأويل أبي الخطّاب[1] في موضوع التحديث و تميّزه عن

١. أبو الخطّاب، هو محمد بن مقلاص الأسدي الكوفي، كان غالياً ملعوناً، يعتقد بأن جعفر بن محمد عليهما السلام إلهٌ، وكان يدعو من تبعه إليه، وأمره مشهور (الكشي، محمد بن عمر، نفسه، ص ٢٩٠).

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

النبيّ،[1] والإمام عليه السلام لدى تبيينه أسباب ضلال أبي الخطاب عدم قوله بالتمييز بين النبوّة والتحديث. وهذا مما كان مدعاة للعن الأئمة لتيار الخطّابية الفاسق المنحرف.

٨- تقارب المحتوى

ممّا مرّ، اطّلعنا على وجه من وجوه معيار التوثيق في مجال الميراث المنتقل بالرواية.. ولكن ضمن نظرة أوسع؛ هل يمكن استشفاف دليل توثيق الراوي وبمناحي متنوعة أُخرى بما يفوق اتّساعاً قضية الفقه، وأين يمكن تلمّس هذا؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، فإن النظرة الأدقّ إلى معيار محورية الفقه، ثَمّ دور لطبيعة محتوى ومفهوم الروايات الفقهية وتطابقه و مجموعة الأحكام المقبولة من قِبل الرجاليّين لتشكيل الحكم بالوثاقة.. و على هذا الأساس يمكن الادّعاء بأن مظهر وهيئة محورية الفقه في التوثيق يكون ميسوراً في ظلّ التقارب مع المحتوى.. ولذلك؛ فإنّ ثَمّ معياراً آخر للنظرة الإيجابية للراوي قد تقرّر بهذا الصدد..

ولكن في نظرة أكثر شمولية من الدائرة الفقهية، ولدى الإجابة على السؤال عن معيار الحكم بوثاقة الراوي.. لابدّ من التناغم بين المفهوم و تقارب المحتوى، ولابدّ من البحث والعثور على ذلك، فلابدّ من وجود حلقة وصل مشتركة، رغم نقاط الافتراق بين الرواة في دائرة العقيدة والمذهب، لتكون عاملاً في توثيقهم. وهذه الحلقة المشتركة تكمن في تناغم وتوافق التعاليم السارية إلى الموروث الحديثي للراوي والمعتقدات الكلامية للرجاليين.

وبعبارة أُخرى: إنّ لكلّ عالم رجالي باعتباره صاحب رأي، جملة مفروضات مسلّم بها، وهي بمثابة تعاليم منسوبة إلى الإمام المعصوم، أو تعاليم منسوبة إلى الدين والقرآن وهي تأخذ حيّزها ـ كتعاليم منقولة من قِبل صاحب الكتاب ـ ضمن معتقدات العالم

١. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحق، الكافي، ج ١، ص ٦٧٥. لمزيد من الإيضاح لمسألة التحديث، راجع: شاكر، محمد تقي ورضا برنجكار (حقيقت تحديث ورابطه آن با نبوّت) فارسي، مجلة آيينه معرفت، رقم ٣٧.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

الرجالي وتماشيه، و تستدعي توثيق صاحب الكتاب أو جملة الروايات، و إلّا فإنّ الحكم سيتبدّل إلى النقطة المقابلة، أعني: تضعيف الراوي..

و إنّ هذه القضية تكشف السرّ الكافي وراء وجود رواة غير امامييّن في فهرست الأحكام الرجالية.. ومن هنا؛ فإنّ شخصاً كيحيى بن سعيد القطّان قد اختصّ حكم التوثيق لكتابه[1] ولم يكن هذا التوثيق لكونه إمامياً أو غير إمامي أو ناصبي، و إنما سبب ذلك عائد إلى أنّ مجموعته الروائية تضمّنت روايات عن الإمام هي ـ في وجهة نظر النجاشي باعتباره عالماً رجالياً ـ متناغمة والمعتقدات الشيعية و إن كانت فيما يرتبط بدائرة الفقه وموضوعاته، وذلك أنّ دخول المنقول إلى منظومة معارف العالم الرجالي يؤكّد انتسابه إلى المعصوم.. وصحّة الانتساب هذا دليل على ردّ نظرية الوضع والتحريف، كما أنّه بمثابة الشاهد على جدارته للاعتماد في هذا الإطار.. ويتّضح ـ على هذا المبنى ـ أنّ حدود توثيق فردٍ مثل يحيى بن سعيد طبيعة ما رواه عن الإمام المعصوم؛ لا كلّ ما روى، ولهذا؛ فإن هذا التوثيق غير ناظر إلى النشاط الحديثي ليحيى بن سعيد في دائرة التراث الحديثي العامّيّ، لأن موضوع الكتاب الرجالي، مثل (رجال) النجاشي والطوسي والاحكام الصادرة فيها هو الميراث الشيعي المكتوب...

٩- عصر الحضور وميزان التطابق

لعلماء الرجال اهتمام جادّ ـ كما يقال و يتصوّر ـ بمسألة التقارب في المحتوى بعنوانه ميزاناً للتعامل و ميراث الرواة.. وهذه المسألة، أي: التطابق أو عدم التطابق بين الرواية وبين مجموعة المعارف المقبولة وتعامل القبول والردّ، يمكن تلمّسها و مشاهدتها في عصر الأئمة الأوسط وكذا عصر الحضور، كما يمكن ادّعاء أنّ مسألة ردّ الفعل إزاء الروايات الغريبة في عصر حضور الأئمة عليهم السلام كانت مطروحة متناولة.. و على هذا الأساس، ثَمّ تقارير تفيد التشكيل من قِبل بعض أصحاب عصر الحضور إزاء المفضّل بن عمر،[2]

١. النجاشي، نفسه، ص ٤٤٣.
٢. الكشي، نفسه، ذيل مدخل المفضّل بن عمر، ص ٣٢١-٣٢٩.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

كما هو الأمر بالنسبة إلى الاقاويل بعدم صحّة ماورد عن المأثور الوارد عن جابر بن يزيد رضوان الله عليه، وذلك ـ كما هو المزعوم ـ للمشابهة بين تعاليمه وأقوال المغيرة بن سعيد

أما الأئمة الإطهار صلوات الله عليهم؛ ففي موارد شتّى قد منعوا أصحابهم ومن يدّعون التشيع لهم عن التسرّع في ردّ الروايات المنسوبة إليهم. مثال ذلك ما ورد عن الإمام الكاظم عليه السلام وأنّه نهى عليّ بن سويد رضوان الله عليه عن هذا الأمر وعن قياس الروايات بعقله الفردي.[1] وقد عزا الإمام نهيه هذا إلى عدم العلم التامّ من قِبل ابن سويد وأمثاله ـ رغم علمهم الغزير بالأسباب الحقيقية وطوايا الروايات وصدورها، مما يؤدّي إلى حملها على وجهها، أو وجوهها الصحيحة مضافاً إلى الاستنتاجات غير الصائبة منها، وبالتالي حصول الاضطراب بين المعارف والخطأ في فهمها..

وهذا الكلام والأقوال المشابهة فيه الدلالة على أمرين:

الأول: السلوك المتضمّن والحاكي ردّ الفعل من جهة الأصحاب إزاء الروايات غير المتجانسة ـ في ظاهرها ـ مع المنظومة الفكرية للاصحاب القائلة ببطلان هكذا روايات.[2]

والثاني: تصحيح هكذا نظرة من قِبل مصدر الهداية، وذلك بالنهي عن القول بالبطلان الشامل للروايات غير المتجانسة.

ومن مجموع هذين الأمرين يتبيّن أنّ ما نهي عنه ليس لمجرد أخذ جانب الاحتياط من قِبل الأصحاب بالنسبة إلى الرواية المخالفة، وانما هو إبطالهم لها وعدم تخصيصهم رقعة لها في مساحة المعارف عموماً..

وقد سمع زياد بن أبي الحلّال روايات عجيبة عن جابر تسببت له بنوع اضطراب.. فكان الرجوع إلى الإمام نفسه وإرشاده عليه السلام له بمثابة المخرج من ذلك الاضطراب.. إذ

---

١. «ولاتقل لما بلغك عنّا ونُسب إلينا: هذا باطل؛ وإن كنت تعرف منّا خلافه، فإنك لا تدري لم قلناه وعلى أيّ وجه وصفناه» (اللكينى، الكافي، ج ١٥، ص ٣٠٤).

٢. تارة يدخل هذا الأمر في الهيكلية الأصلية، وتارة لا يدخل، فان لم يدخل؛ دخل في الشواذ، وله طبقته الخاصّة، وهنا يكون ضمن المجرى العام، فلا يحظى بالقبول.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

أيّد عليه السلام قول جابر وكشف له عن كذب المغيرة على اهل البيت عليهم السلام.[1]

وإن هذا المنحى وهذه القاعدة تحكي عما يفترض لموقف الأصحاب إزاء الروايات غير المتجانسة ـ كما يبدو ـ مع ما في أيديهم من نصوص، وعدم استبدالها، كما تشير إلى أنّ عدم تجانس الراوية مع الهيكلية المعرفية سيكون بمثابة الحصن في مسألة السلوك الراوئي للأصحاب، ويقلل من الدافع إلى نقلها.. ومن جهة أخرى، فيه الدلالة الواضحة على ما كل رواية مضادّة لمنظومة تعاليم الأصحاب وأفكارهم ينبغي أن تفهم بأنها موضوعة أو غير صحيحة..

إنّ دائرة هذا الموضوع ـ الموازنة والمواجهة مع الرواة ـ تنساق إلى مساحة غير فقهية، وذلك أنّ إمكانية الوضع والتحريف في الفقه نادرة.. وهذا المسألة تنتهي أو تؤدّي إلى أن يكون المعصوم أيضاً غير مخوّل بادخال الأحكام غير المتّسقه إلى الهيكليّة العامّة بصورة دفعية.[2]

١٠- جذور التضعيف

تبين أن محورية الفقه، وكذا ـ في نظرة أوسع و أشمل ـ تناغم المفهوم، وجعل المحتوى المنقول ضمن منظومة معارف العالم الرجالي قد مهّد الأرضيّة إلى الحكم بوثاقة صاحب الكتاب أو المنقولات الروائية.. أما.. صاحب المدخل الذي وقع عليه الحكم بالتضعيف، فماذا ياترى كان الوجه في تضعيفه؟ .. وهل كان الوجه والعامل هذا يضطرّ العالم الرجالي إلى جعله في دائرة اجتهاده ونظرته الشخصية، أم أنّ ثَمّ معياراً مسلّماً به هو ما يحدّد ذلك؟!

---

١. زياد بن ابي الحلّال قال: كنت سمعت من جابر أحاديث، فاضطرب فيها فؤادي وضقت فيها ضيقاً شديداً، فقلت: والله إن المستراح لقريب... طلبت إلاذن على أبي عبدالله عليه السلام، فأذن لي، فلمّا نظر إليّ قال: «رحم الله جابراً؛ كان يصدق علينا، ولعن الله المغيرة؛ فإنه كان يكذب علينا». قال: ثم قال: «فينا روح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، ص ٤٥٩).

٢. الكليني، الكافي ج ٧، ص ٩٤ و ٩٥.. صار التضعيف في عصر النجاشي والشيخ الطوسي، حيث اتّسع الفقه والتأليف فيه.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

إن الأصل الكلّي ـ في علم الرجال لدى الشيعة ـ ليس غير عدم المأنوسية في التأليف أو عدم اتّصاف التأليف بالهيكلية المناسبة والمقبولة... والأصل العامّ الحاكم في الشكّ في الروايات.. هو غرابة التأليف أو عدم المأنوسية إزاء محتوى الحديث..

وتبيّن أيضاً أنّ هذا الاستغراب لمحتوى الحديث لايسعه الدخول إلى الهيكليّة الفقهية.. وإنما يدخل في هيكليات تقسّمت فيها التعاليم إلى طبقات ولم تُتح للعموم.. وبعبارة أُخرى؛ إن الاختلاف الحاصل في مساحة العقيدة تنقسم كذلك إلى شطرين: المساحة التي هي في نظر الأصحاب الرجاليين لا يطال الجرحُ فيها اعتبار الراوي.. والمساحات التي خضعت ـ ضمن نظرة فاحصة مميّزة ـ للتدقيق وتنظيم الحدود..

ونموذج الشطر الاوّل، يمكن تلمّسه في فروع محدّدة، مثل: الجبر والتفويض والتنزيه والتشبيه، حيث الفكرة في ذلك لا يؤدي إلى إخراج الراوي عن حدّ الاعتبار.. ودليل هذه المقولة وجود رواة هم في قمة الوثاقة وبلغوا مقام الوكالة عن الإمام المعصوم عليه السلام، مثل: محمد بن جعفر الأسدي الكوفي؛ مع أنه مؤمناً بالجبر والتشبيه.. وقد ورد فيه:

«محمد بن جعفر الأسدي، أبوالحسين الكوفي، يقال له: محمد بن أبي عبد الله، كان ثقة صحيح الحديث، إلا أنه روى عن الضعفاء، وكان يقول بالجبر والتشبيه»[1]

وهذه المقولة تؤدي إلى القول بأن عقيدة الجبر والتشبيه ـ الضّالّتين ـ لا تشكل سبباً في تضعيف الراوي من قِبل فطاحل علم الرجال.[2]

فصار فضلاً عن عدم جعل دور للايمان بأهل البيت عليهم السلام (التشيع) في التوثيق أو الميل إلى غير الإمامية في التضعيف.. وهنا لابدّ من الإشارة إلى موضوع عدم وجود دور مميز في اختلاف العقائد؛ مثل عقائد الجبر والتشبيه في تضعيف الراوي الإمامي.

---

١. .النجاشي، احمد بن علي، نفسه، ص ٣٧٣.

٢. لم يضعّفه النجاشي صريحاً، وعدّه ثقةً، كما أن المطوسي لم يضعّفه لدى تصريحه بالميراث منه في ردّ الاستطاعة. النجاشي، نفسه، ص ٣٧٣. والطوسي في الفهرست، ص ٤٣٩. وفي الرجال، ص ٤٢٥.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

١١- إعادة اعتبار عوامل التضعيف والتحقيق في تأثيره

البحث هنا لا يتتبّع سوى عاملٍ باعتباره عنواناً للتضعيف عند الرّجاليين الشيعة. هذا العنوان الذي لا يتمتّع بشيء فى الاستواء، فما له أهمية ودور أكبر في جملة عوامل التضعيف.. أي ما كان سبباً في تضعيف أكثر المضعَّفين بداعي معايير الرّجاليّين: لا سيّما وأنّ مجمل أسباب وعوامل التضعيف عندهم هي:

١- الاتّهام بالغلوّ.

٢- عدم التنظيم في التأليف.

٣- الوضع.

٤- عدم انتظام المصطلحات والكلمات وصياغة عبارات الرواية لدى النقل.[١]

ويتبيّن ـ لدى الإحصاء و المقايسة في حجم عوامل التضعيف للراوي ـ أنّ عدم النظم والانتظام، وكذا الغلوّ قد أخذا مساحة أكبر في عملية التضعيف للراوي وإهمال ماروى.

والأصحاب يقرّون بوجود روايات صادرة عن تقية ضمن الروايات الفقهية.. ولذا؛ وجدنا الشيخ الطوسي في (التهذيب) يعدّ هذا الصنف من الروايات ضعيفة، بمعنى أنه لا يستند عليها في إصدار الحكم الشرعي.. وهو في موضع واحد فى (التهذيب) حكم الطوسي بكون الرواية موضوعة، نظراً إلى التعليل الوارد في ذيلها.. حتى أنه ليمكن القول بأن المنحى الغالب للشيخ الطوسي في إهماله الروايات ـ أي عدم اعتمادها في الافتاء ـ هو صدورها على التقية أو كونها رواية شاذّة.. وعليه؛ فإن الطوسي يعزو جذر الاختلاف في الروايات هو التقية وليس التحريف والوضع.

والتقارير الرجاليّة تبيّن أنّ الرواة قد حكم بتضعيفهم بداعي عدم تنظيمهم التأليف،

١. الحسن بن عباس بن حريش، مثال تناسب بهذا الصدد: ضعيف جداً، له كتاب (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وهو كتاب ردئ الحديث مضطرب الألفاظ (النجاشي، أحمد بن علي، نفسه، ص٦٠).

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

وعددهم لا يزيد على العشرة، مثل: محمد بن جعفر بن أحمد بن بُطّة،[1] أو محمد بن عبدالله بن محمد بن المطلّب الشيباني،[2] كما أن عدد الرواة المتّهمين بالوضع ولم يدفع عنهم هذا الاتهام من قِبل علماء الرجال محدود جدّاً، مثل: الحسن بن محمد بن يحيى العلوي.[3]

أمّا الرواة الذين ضُعّفوا بتهمة الغلوّ ـ وقياساً بالأسباب الأخرى للتضعيف ـ فهم أكثر عدداً، بحيث يمكن القول أنّ التيار الغالب ورأس العوامل في تضعيف الرواة الشيعة هو الاتّهام بالغلوّ، وإنّ مساحة الأعداد في هذا الفريق فى الرواة وبالنظر إلى العوامل الثلاثة الأُخرى في التضعيف؛ مساحة شاسعة. وبالنتيجة؛ يمكن اعتبار الاتهام بالغلوّ، العامل الأصل في كل ذلك.

إن إيجاز هذه الأقوال بحيث ينتهى إلى أنّ الغلوّ لدى الرجاليين هو العامل الأكبر في التضعيف، وأنّ محورية الفقه هو عامل التوثيق، يفصح عن أنّ الرواة المضعَّفين كانوا ـ في الغالب ينقلون روايات هي خارج دائرة المعارف غير الفقهية .. ولو أنّهم كان لهم دور في الدائرة الفقهية لتسربت تعاليمهم وأفكارهم المغالية إلى ميراثهم شِكل كبير ومثير.[4]

بعد اتّضاح العامل الأصلي في تضعيف الرواة وأصحاب الكتب، ثَمّ سؤال مهم جدّاً يطرح نفسه في هذا الإطار، وهو:

هل أن مفهوم ومعيار الغلوّ عبارة عن أمور محدّدة ومتّفق عليها بين الرّجاليّين، أم أنّ

---

١. النجاشي، نفسه، ص ٣٧٢.

٢. وصفه الغضائري في كتابه بالقول: وضّاع كثير المناكير، رأيت كتبه فيها الأسانيد من دون المتون؛ والمتون من دون الأسانيد، وأرى ترك ما ينفرد به (ابن الغضائري، احمد بن حسين، نفسه، ص ٩٩).

٣. النجاشي، نفسه، ص ٦٤. ابن الغضائري، نفسه، ص ٥٤.

٤. ينبغي الالتفات إلى أنّ العالم الرجالي يتحسّس... إزاء مواضع أجنبية عن المجتمع الشيعي العامّ ولا يستقرّ في ذهنيتهم.. وكمثال على ذلك: محمد بن سنان الذي اتّهمه ـ مجرد اتهام ـ الرجاليون بالغلوّ.. ولكن روايته للنصوص الفقهية غير قابلة للإنكار.. ولذلك؛ فقد جرى التفكيك في منزلته بين هاتين الدائرتين.. وقد طعن عليه وضعّف وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد؛ على عددها، وله كتاب (النوادر) وجميع ماروا إلا ما كان فيه تخليط أو غلوّ (الطوسي، محمد بن حسن، الفهرست، ص ٤٠٦).

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

هناك مسائل فكرية وتوجّهات متفاوتة هي ما تتضمها عقائد الغلاة؟!

انّ قبول وجود الاختلاف والتفاوت في القراءات في هذه الدائرة يقوّي القول بوجود آراء شخصية واجتهادية في صدور الأحكام من قِبل الرجاليين لدى تضعيف الرواة، وهي ـ عموماً ـ بحاجة ماسّة إلى إعادة نظر...

١٢- قزاءات في الغلوّ...

السؤال الأصل في هذا الشطر من الدراسة هو: ما هو ميزان الاختلاف في تبيين مفهوم الغلوّ بين الرجاليّين؟ وذلك أنّ أهميّة هذا السؤال عائد إلى تأرجح المفهوم؛ وبالتبع؛ مصداق مساحة تعلّق عنوان الغلوّ.. وبالنتيجة؛ هو يوضّح مديّات دائرة الحكم بالضعف..

إن مراجعة الخلفية لمفهوم الغلوّ يشير إلى عدم إدراك طبيعة التقارب في القراءات لمفهوم الغلوّ عند الرجاليين باعتباره العامل الأصل في تضعيف الأصحاب، حتى أنّ اختلاف النظرة والقراءة وتفاوتها في تبيين المحتوى وهيكلية المغالاة.. قد أدّى إلى ظهور اختلاف واضح وملموس في المصاديق المتعلّقة..

وبالإضافة إلى هذا الإبهام، ثَمّ مشكلة أُخرى لدى التعامل والموقف من (المضعّفين) وهي أنّ متقدمي الرجاليين ـ إلّا محمد بن الحسن بن الوليد ـ لم يبيّنوا قواعد أو مصاديق فهمهم للغلوّ بوضوح.[١]

وكان محمد بن أُرومة مدوّن في مجال الحديث ومؤلف موسوعة حديثيّة، وفي جملة مؤلّفاته كتاب في ردّ عقائد الغلوّ بعنوان: (الردّ على الغلاة)، ومع ذلك؛ فقد اتُّهم بالغلوّ أيضاً.. وقد سرى هذا الاتهام إلى حدّ أن القمّيّين أفتوا باهدار دمه.[٢] وتبرير سلوك وموقف

١. وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه‌الله يقول: «أول درجة في الغلوّ؛ نفي السهو عن النبيّ ﷺ» ولو جاز أن تردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى؛ لجاز أن تردّ جميع الأخبار، وفي ردّها إبطال الدين والشريعة. وأنا احتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في اثبات سهو النبي ﷺ والردّ على منكريه إن شاءالله تعالى (الصدوق، من لا يحضره الفقية ج١، ص٢٦٠)

٢. ابن الغضائري، احمد بن الحسين، نفسه، ص ٩٤.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

القمّيّين هذا وإلى جانب مؤلفات محمد بن أرومة يكشف عن وجود الهوّة السحيقة في تبيين ماهية الغلو ومَن هو المغالي.

ومثال آخر على تفاوت القراءات في الغلوّ ويعود إلى دراسة معايير هذا العنوان والمصطلح هو: ابن الوليد الذي كان في حجلة الأشخاص المؤثرين وصاحب طريقة في المدرسة القمّيّة، وهو لدى تبيين المقصود من الغلوّ.. وبقبوله التشكيك في المفهوم والمتغيرات الطارئة على مفهوم الغلوّ، إذ أشار إلى الهيكليّة الأصلية للغلوّ.. فخطا ـ أول ما خطا ـ في دائرة نفي السهو عن النبي الاكرم ﷺ وعدّه مساوياً للمغالاة.. وأنّ في ذلك مراحل أُخرى مؤثّرة في تشديد الغلوّ.[1]

هذا في الوقت الذي كان الشيخ المفيد ـ الذي يمكن اعتباره مؤسس الحوزة الشيعية الجديدة في بغداد ـ قد ألقى بالتقصير على القمّيّين في صياغة مفهوم للغلوّ،[2] بعد أن عدّ الغلوّ في شطرين: شطر القول بقدم الذات، و شطر في نسبة الإلوهية إلى شيء غير الله تعالى.[3] وعلى هذا الأساس؛ فإن الدخول في زمرة الغلاة يكون بقبول قدم الذات أو تأليه غير الله..

وهاتان النظرتان، وبالإضافة إلى بيانها مدى الاختلاف في استخلاص وصياغة المفهوم الخاص بالمغالاة، فقد أوجدا إبهاماً بخصوص اللوازم المترتّبة على كلٍّ من النظرتين.. و بعبارة أخرى: بقي القول بتضعيف الراوي مناطاً بمدى مغالاته، وكذا الأمر بالنسبة إلى احتمال توثيقه.. وهذا الأمر قد اتّهم حجيّة التضعيف، لعدم وضوح المباني الحاكمة على التضعيف هذا.[4]

---

١. أنه قال: أول درجة في الغلوّ؛ نفي السهو عن النبي ﷺ والإمام. (المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣٥).

٢. كتب الشيخ المفيد بعد نقله القول المشهور عن ابن الوليد: فهو مقصّر مع أنه من علماء القمّيّين ومشيختهم. نفس المصدر.

٣. نفس المصدر، ص ١٣٦.

٤. أشار الشيخ المفيد لدى تلخيصه مسألة الغلوّ واختلاف الآراء فيها حيث كتب: فليس نسبة هؤلاء القوم إلى التقصير علامة على غلوّ الناس، إذ في جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصّراً و إنما

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

١٣- ملامح الاجتهاد الشخصي في آراء الرجاليين

بناءً على اختلاف النظر ومساحة معنى الغلوّ ومواقف النجاشي في الحقبة القديمة حيث جعلته على محكّ الاجتهاد ومقاييس جديدة.. ومن هنا فقد خطا النجاشي في دائرة تحليل محتوى ميراث الراوي المتّهم بالغلوّ؛ ممّا انتهى به إلى نتائج متفاوته.. وأدناه؛ نماذج من هذه المسألة ضمن بيان النجاشي وابن الغضائري:

١- بعد إشارته إلى آراء بعض القمّيّين في عدّ الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك النوفلي، كتب النجاشي في أخريات عمره: ميراثه لا يحكي هكذا مسألة.[١]

٢- علي بن محمد بن شيرة القاشاني المشهور بالفقه وكثرة الحديث صار محطَّ شكٍّ وسوء رأي أحمد بن محمد بن عيسى؛ في أعيان المعتقد في قم.. وذلك أنه سمع عنه آراء مجانبة للحقيقة. أمّا النجاشي، وإزاء هذا الحال، وبوضع كتابه وآرائه معياراً، ذهب إلى أنّ آراء و تأليفات القاشاني ـ وهي محور حكم العالم الرجالي ـ لا تدلّ على هكذا مدّعى، فوقع منه موقع المدح دون القدح.[٢]

٣- راوٍ آخر ممن سبق حقبة النجاشي واتّهم بضعف الديانة؛ محمد بن بحر الرهني؛ أبوالحسين الشيباني.. فاهتمّ النجاشي بمراجعة آثاره. وذهب إلى أنّ الشيباني أقرب إلى السلامة، فضلاً عن براءته من الغلوّ، ووصف رأي الآخرين فيه بالإبهام.[٣]

٤- محمد بن أورمة؛ أبوجعفر القمّي، كان في جملة من اتّهمهم القميون بالغلوّ.. ولكن ابن الغضائري وبعد الإشارة إلى هذا القول، عدّه بلا أساس.. وعلى أساس اجتهاده و

يجب الحكم بالغلوّ على من نسب المحقّين إلى التقصير؛ سواء كانوا من أهل قم أم غيرها من البلاد وسائر الناس (نفسه، ص ١٣٥).

١. وما رأينا له رواية تدلّ على هذا. (النجاشي، نفسه، ص ٣٨).

٢. غمز عليه أحمد بن محمد بن عيسى، وذكر أنه سمع منه مذاهب منكرة، وليس في كتبه ما يدلّ على ذلك (نفسه، ص ٢٥٥).

٣. وحديثه قريب من السلامة، ولاأدري من أين قيل ذلك (نفسه، ص ٣٨٤).

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

مطالعة ميراثه المنسوب إليه، ذهب إلى أن روايات ابن أورمة منزّهة عن هذا الاتّهام.[1]

١٤- التضعيف الإجماعي وسعة المصداق

قبول وجود الوفرة والسّعة في ماهيّة الغلوّ في نظر الرّجاليّين، هو الذي يشكّل المفهوم بالحدّ الأدنى وإلى الحدّ الاقصى في تبيين هذا المصطلح. ولازم هذه المقولة ترتّب أحكامٍ خاصّة بهذا الصدد. واَحد هذه الأحكام؛ تأييد الحكم بالتضعيف الواسع، وذلك أنّ تعدّد الحكم بالضعف من قِبل الرّجاليين هو حاصل الغلوّ.. وهو ما يبيّن قبول الضّعف والغلوّ في صاحب الأثر ـ الراوي ـ وتبعاً لاتّساع رقعة القراءات في الحدّ الأقل وإلى الحدّ الأكثر للغلوّ. وهذا الاتّساع يدلّ على الاطمئنان إلى صحّة التضعيف في جميع النظم والأطر... وبعبارة أُخرى؛ إذا قبلنا بأنّ الرجاليين كان لهم وفرة في التعريف يشمل الحدّ الأقل والحدّ الأكثر.. ففي هذه الصورة وحيث كان التضعيف واسعاً، ومال الجميع إلى جهة القبول به، فإنّ هذا التضعيف سيتجاوز حدود الشك والترديد...

إنّ هذا الحكم ولازم قبول القول باختلاف القراءات لمفهوم الغلوّ أمر ثابت ومقبول.. اَمّا القضية المهمّة في هذا الإطار؛ الالتفات إلى مصاديقه وتعدّد موارده وشموله.. فالرّواة المجمع على ضعفهم والذين لم يرد على الحكم بضعفهم تعليق أو تحشية قليلون جدّاً.. وأحد نماذج هؤلاء رجل يدعى إبان بن أبي عياش، وقد ضعّفه كلّ من الطوسي وابن الغضائري.[2]

ولكن الشواهد الملموسة لدى مراجعة كتب الفهرست والرجال تشير إلى عدم وجود التوافق التامّ ـ في مورد مصداق واحد ـ بين كبار الرجاليين، نماذج هذه المقولة:

١- محمد بن خالد بن عبدالرحمن البرقي من أصحاب الكتب، وقد ضعّفه النجاشي

---

١. اتّهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لافساد فيه، وما رأيت شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس (ابن الغضائري، نفسه، ص ٩٣)

٢. الطوسي، الرجال، ص ١٢٦. ابن الغضائري، نفسه، ص ٣٦.

السنة الثالثة - العدد السادس (صفر-رجب ١٤٣٢)

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

ووصفه بالقول: «ضعيفاً في الحديث»[1] فيما وثّقه الطوسي.[2]

٢- بهجومه على جعفربن محمد بن مالك بن عيسى الفزاري، بيّن ابن الغضائري ـ كما يُنسب إليه ـ له أوصافاً لا تعرف في مصادر أُخرى.. إذ كتب فيه:

«كذّاب متروك الحديث جملةً، وفي مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه».[3] هذا في الوقت الذي وصفه الشيخ الطوسي بكونه ثقة، وقد روى عنه أبوعلي بن همام وأبوغالب الزراري وهما اثنان من أساتذة النجاشي اعتمداه.[4]

٣- قال النجاشي بخصوص محمد بن الحسن بن سنان الزاهري: «هورجل ضعيف جدّاً؛ لا يعوّل عليه؛ ولا يُلتفت إلى ما تفرّد به»[5]

وكذا قال الطوسي في أحواله: «وقد طعن عليه وضعّف، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب (النوادر) وجميع مارواه إلّا ما كان فيه تخليط أو غلوّ».[6]

أما الكشيّ فقد أوضح قائلاً في ذيل مدخل (محمد بن سنان) وما فيه الدلالة على الإكثار على الوثاقة.. فقد كتب:

«قد روى عنه الفضل وأبوه ويونس و محمد بن عيسى العبيدي ومحمد بن الحسين بن ابي الخطّاب والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيان ابنا دندان وأيوب بن نوح

١. النجاشي، نفسه، ص ٣٣٥.
٢. الطوسي، نفسه، ص ٣٦٣.
٣. .ابن الغضائري، نفسه، ص ٤٨.
٤. النجاشي، نفسه، ص ١٢٢. أما أبوغالب الزراري فقد مدحه بلسان المدح: «وجعفربن محمد بن مالك الفزاري البزاز، وكان كالذي ربّاني، لأن جدي محمد بن سليمان حين أخرجني من الكتاب جعلني في البزازين عنه ابن عمه الحسين بن علي بن مالك وكان أحد فقهاء الشيعة وزهّادهم، وظهربعد بوته فى زهده مع كثرة ما كان يجري على يده أمرعجيب، ليس هذا موضع ذكره» (الكوفي، أحمد بن سليمان، رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٤٩ و١٥٠).
٥. النجاشي، نفسه، ص ٣٢٨.
٦. الطوسي، الفهرست، ص ٤٠٦.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

وغيرهم من العدول والثقات في أهل العلم..»[1]

وهذا التعليق من الكشّي ـ على حدّ قول صاحب (المنتقى) ـ يصحّح تضعيف محمد بن سنان رحمه‌الله إلى السؤال والإشكال.[2] وعلى كلّ حال؛ فان التفات واعتماد الثقات الكبير المذكور دليل التفاوت في النظر، وإنّ اختلاف الإصحاب إزاء ميراث ابن سنان يطرد القول بضعفه..

وبالنظر إلى النماذج المذكورة ونماذج أُخرى لهذا القول، يمكن الادّعاء بأن اتفاق الرجاليين على ضعف واحد بعينه من الرواة لا يحظى أولا يشهد إلّا في موارد قليلة. أما الرجاليون المتأخرون فإذا حكموا بضعف راوٍ من الرواة أصحاب الكتب، وبالنظر إلى تطابق جميع التعاريف المرسومة؛ مثل الغلوّ؛ فإنّ ذلك يكون عنواناً ودليلاً على الاطمئنان إلى ضعفه.. ومن هنا؛ يكون لزاماً بالعالم الرجالي أن يؤفّر كلّ الأدلّة ويجمع القرائن التي ينتهي بها إلى غلوّ هذا الراوي أو ذاك ليصحّ الحكم بتضعيفه.

وبعبارة أخرى؛ إنّ تعابيرَ مثل: «صحيح الحديث والمذهب» تصدر عن كبار الرّجاليين شاهد على طريقة اجتهاد العالم الرجالي في هذه الحقبة، وهذا ما يدلّ على أنّ تضعيف النجاشي القائم على علّة الغلوّ لدى القدماء، وهو المدّعى الذي لا يتطابق والميراث الحديثي للراوي المضعّف من قبله لا سيّما وأنّ ما يؤدّي باجتهاد النجاشي في مفهوم الغلوّ أمر غير مقبول.. وعلى هذا؛ فإنّ الرجاليّ المتأخر وبقبوله لزوم وضرورة الاطمئنان الناتج عن الاجتهاد دون التقليد يلزمه أن يتّخذ منحىً وسلوكاً اجتهادياً لدى الحكم بالضّعف على الراوي.. لا سيّما في ظلّ توفّر المعلومات والتعمّق في المباني المنظورة .. ومعلوم أنّ ذلك سيؤدّي إلى الاختلاف أو إعادة النظر في الموقف من كثير من الرواة المضعفّين بداعي ومقولة الغلوّ..

---

١. الكشي، محمد بن عمر، نفسه، ص ٥٠٨.

٢. التحرير الطاووسي، ذيل عنوان محمد بن سنان.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

١٥- قبول التضعيف ولزوم ايضاح سعته

بغضّ النظر عمّا تقدّم من القول، وعلى فرض قبول جميع نماذج التضعيف، فإن السؤال المحوري سيكون: إلى أي مدىً، وإلى أين سينتهي الأمر بتضعيف رجال الشيعة؟ وهل أنّ تضعيف الراوي يعني عدم قبول جميع ميراثه ومنقولاته؟ أم أنّ الحاصل التخريبي للتضعيف يؤدّي إلى عدم قبول ما ينفرد به في الرواية، دون إلغاء جميع رواياته التي يشترك فيها مع غيره في الرواة؟

إنّ أهمّية التحقيق وبحث هذه المسألة تتكرّس في العوامل المؤدّية إلى فكرة أو منظومة فكرية في مساحة الروايات، وذلك أنّ في الممكن ـ لدى الاستنتاج ـ أن ينتهي تضعيف الراوي إلى تسقيط والغاء جميع رواياته التي دوّنها ونقلها.. هذا في حين أنّ القاعدة الرجالية الشيعية تؤدّي إلى ضعف الراوي فيما ينفرد هو به فحسب[١] من حيث الشك بحجيّته. وهذه المقولة تصدق حتى في الراوي الموصوف بكونه «ضعيف جدّاً»[٢] وإنّ مردود هذا التفاوت يظهر في الروايات الخاصة بالرقعة الكلامية..

ودليل هذه المقولة؛ التصريح الوارد في موارد تحديد مساحة التضعيف.. مثلها قيل في محمد بن سنان: «هو رجل ضعيف جداً؛ لا يعوّل عليه؛ ولا يلتفت إلى ما تفرّد به».[٣]

وبخصوص محمد بن أورمة، نقل عن ابن الوليد أنه مطعون بالغلوّ.. وهكذا حكم ابن الوليد لدى مواجهته الروايات والميراث الوارد عن ابن أورمة، فقال: «كلّ ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره؛ فقل به، وما تفرّد فلا تعتمده».[٤]

ومحتوى هذا الحكم ومقولته أن الميراث الروائي المحكوم بالضعف يكون على شطرين: شطر جدير بالاعتماد، وشطر غير ذلك.. وبعد هذا التفكيك، يُطرح غير المتفق

١. إذا تضمن الموضوع رواية واحدة، قيل لها: منفردة، فلا ينبغي خلطها بالرواية المسمّاة بالشاذّة.
٢. إلا ما ورد فيه التصريح بعمومية هذا الضعف وعدم المقبولية، كما فيما يرتبط بمحمد بن سليمان بن عبدالله الديلمي، إذ قيل فيه: ضعيف جداً؛ لا يعوّل عليه في شيء (النجاشي، نفسه، ص ٣٦٥).
٣. نفسه، ص ٣٢٨.
٤. نفسه، ص ٣٢٩.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

عليه مع غيره ويُقبل ما سواه.. و من هنا؛ يلزم احراز التفكيك في إصدار الحكم.. و نتيجة ذلك النزول بنسبة التضعيف المخرّبة[1] حتى فيما يرتبط بشرح سيرة رجلٍ كابن أبي طاهر حيث صرّح بكونه وضّاعاً للحديث وأنّه ينقل عن المجاهيل ويعتمدهم.[2] ويُشار هنا إلى أنّ من بين هذه الشاكلة من رواياته موضوعات من قِبله وليس لها قيمة.. ولابدّ من التفكيك بينها وبين ما نقل عن جدّه، لأن القسم الثاني من منقولاته غير منفرد بها؛ وهي جدير بالاعتماد. لأنّها نقلت أيضاً عن غيره ولم يكن يسعه تخطّيها، أي أنّ شهرتها قد قيّدته و منعته عن أن يتجاوزها..

وهذا القول سارٍ في سهل بن أحمد الديباجي.. إذ كتب ابن الغضائري بعد تضعيفه واعتباره وضّاعاً: «ولا بأس بما رواه من الأشعثيات وبما يجرى مجراها مما روى غيره».[3] وهذا القول يبيّن أنّ معيار القبول: التوافق والاتفاق والتناغم بين المنقولات من جهة الراوي ومن جهة غيره وبين حيثيّة التفرد وحيثية تطابق روايات الراوي.. فلابدّ من تفاوت الحكم وملاحظة ذلك..

وبناءً على هذا؛ إنّ القبول من الرجاليين في التضعيف لا يمكن أن يعني الاستسلام لهذا التضعيف بشكل عامّ وفي جميع أبعاد منقولات الراوي وإخراجه من قائمة الرواة، كما لا يمكن ـ بذلك ـ تخريب اعتبار الراوي مطلقاً من اهتمام علماء الرجال.. وذلك أنّ هؤلاء لم يستهدفوا ذلك فى إطلاق التضعيف.

استنتاجات

١- أن موضوع علم الرجال عند القدماء (النجاشي، الطوسى، ابن الغضائرى) بالصورة المعروضة آنفاً متفاوت عما هو في الحقب المتأخرة.

---

١. شاكر، محمد تقي وعلي رضا الحسيني، ابن الوليد ومستثنيات وي (فارسى) مجله: (حديث پژوهي) رقم ٩.

٢. وفا تطيب الأنفس فى روايته إلا في ما رواه من كتب جده التي رواها عنه غيره وعن من كتبه المصنّفة المشهورة (ابن الفضائري، نفسه، ص ٥٤).

٣. نفسه، ص ٦٧.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

٢- نظرة الرجاليين القدماء في موضوع التحكيم الرجالي متوجّهة إلى أصحاب الكتب فى الرواة، وليس أي راوٍ.

٣- يشاهد ضمن المجاميع المختلفة والداخلة في رقعة التحكيم، وكذا أصحاب الكتب الموثّقون، أفراد متنوعون، من العامّة والزيدية والجارودية وآخرين، شملهم التوثيق.

٤- هذا الواقع في تمحيص الرواة يواجه بموقف ديني ـ مذهبي ـ جاد..

٥- تعدّ مسألة اجتهاد عالم الرجال والمحتوى المقبول نقطة الثقل في إصدار الحكم بالوثاقة أو التضعيف للراوي..

٦- بالتفكيك بين دائري الفقه والعقيدة، تشير الشواهد اِلى أن رقعة التعاليم الفقهية لم تفسح المجال كثيراً اِلى المواقف الاجتهادية، وذلك أن هذه المسألة بحاجة إلى المطالبات العامّة وسعة المنظومة الفقهية في الوجدان العامّ.

٧- قبول هذا المبنى في الاعتماد على أحكام التوثيق الصادرة عن الرجاليين يؤدّي اِلى ضرورة التوسّع فيه، لا سيّما إذا خلا إمكان التوثيق من المعارض، وذلك أنّه بالنسبة إلى النجاشي والطوسي وأمثالهما لا يصادفهم إشكال في التشخيص الفقهي لمجموعة ما، وكذا موافقتهم للفقه وتناغم المنقول مع الفقه الشيعي.

٨- ما يُعدّ عاملاً أصلياً ـ لدى الرجاليين ـ في التضعيف، هو عامل غلوّ الراوي وما يرتبط بمساحة العقائد والمفاهيم الدينية.

٩- مسألة ردّ الفعل تجاه الروايات الغريبة في عصر حضور الأئمة عليهم السلام كانت متاحة و متداولة، أي أنّ الأصحاب في عصر الحضور كانوا يتّخذون المواقف التضعيفية الصارمة تجاه الأفراد الرواة القريبين من الفِرق المنحرفة مثل الغلاة إلى الحدّ الذي كانوا يطردونهم من صلاحية الرواية ونقل الحديث.

١٠- الموقف والتعامل الصحيح ومسألة التضعيف وقراءات الغلوّ، كشف عن سعة تخريب مفهوم الضعف على الأقلّ.

١١- في الحكم بضعف الراوي، وحيث ثَمَّ تفاوت في تصوّر مفهوم الغلوّ، أخذ الاجتهاد

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

والقول بالرأي مساحةٌ.. فكان لابدّ من إعادة واستئناف الحكم في أصل التضعيف، إذ كانت حجيّته قائمة على أساس الاجتهاد الشخصي.. وهذا ما يجسد نظرية جديدة في نوع التعامل ومدى تلقي الروايات، وهذا ما يفرض لزوم إعمال مزيد من الدّقة وإعادة التقييم والتقويم.

١٢- لدى اعتماد التحكيم على الرأي الكلامي، فما دام هذا الرأي غير محرز الصّحة، لا يمكن ترتيب أثر علمي عيله، وبالتّالي لن يكون له قيمة في مساعي المحققين..

١٣- بقبول موارد التضعيف المشهودة، لا يسنح للرأي بتضعيف راوٍ من الرواة من قِبل العالم الرجالي أن يتّخذ بصورته السلبية المطلقة.

١٤- لمّا لم نرى لرأي أحد من الرجاليين بُعداً سلبيّا محضاً.. فإن المجال متاحاً لتجديد و تحديث الرأي في المباني الرجالية، ولا سيّما في علم الحديث..

١٥- بما أُشير إليه بالتفصيل، تعدّ التضعيفات الجارية في الحقبة الراهنة والتي تعدّ من المسلّمات، هي في الواقع تواجه بالإبهام الجاد والخلوّ من المبرّرات المنطقية..

١٦- في عملية تشكيل المبنى المطابق للواقع والتناغم مع القرائن والدلائل.. ثمّ مسار جديد وتحوّل بنيويّ في النظرة و طبيعة التعامل والموقف في الروايات باعتباره مطلباً إنسانياً ـ إسلامياً، للسلامة والاطمئنان اِلى هذا المصدر العظيم بالنسبة للمحققين، لا سيّما فيما يرتبط بمساحة الإمامة..

فهرس المصادر

* ابن الغضائري، أحمد بن حسين، (الرجال) قم، مؤسسة اسماعيليان، ١٣٦٤ ش.
* البرقي، أحمد بن محمد (الرجال) طهران، دانشگاه طهران، ١٣٤٢ ش.
* حسيني، علي رضا، محمد تقي شاكر (ابن الوليد ومستثنيات وي) كاشان، مجله (حديث پژوهى) العدد ٩، ١٣٩٢ ش.
* الحلي، حسن بن يوسف، (الخلاصة) قم، دار الذخائر، ١٤١١ ق.
* شاكر، محمد تقي وحسن محمدي (درآمدي بر جايگاه أسرار در هندسه تبيين معارف) قم، مجلة (معارف عقلي) العدد ٣٠، ١٣٩٤ ش.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]

* شاكر، محمد تقي ورضا برنجكار (حقيقت تحديث ورابطه آن با نبوت) طهران، مجله (آينه معرفت) العدد ٣٧، ١٣٩٢ ش.
* الصفّار، محمد بن الحسن (بصائر الدرجات في فضائل آل محمد صلّى الله عليهم) قم، مكتبة المرعشي النجفي، ١٤٠٤ ق.
* الطوسي، محمد بن حسن (الرجال) قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ١٣٧٣ ش.
* الطوسي، (فهرست كتب الشيعة واصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول) قم، مكتبة المحقق الطباطبائي، ١٤٢٠ ق.
* الطوسي، (الأمالي) قم، دارالثقافة، ١٤١٤ ق.
* الكشي، محمد بن عمر (الرجال) مشهد، دانشگاه مشهد؛ ١٣٤٨ ش.
* الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق (الكافي) قم، دارالحديث، ١٤٢٩ ق.
* المفيد، محمد بن محمد (تصحيح اعتقادات الإمامية) قم، كنگره شيخ مفيد، ١٤١٤ ق.
* نادري، عزت‌الله وسيف نراقي، مريم (روش‌هايى تحقيق و چگونگى ارزشيابي آن در علوم انساني) طهران، دفتر تحقيقات وانتشارات بدر، ١٣٧٠ ش.
* النجاشي، أحمد بن علي (الرجال) قم، جامعة المدرسين، ١٤٠٧ ق.

[Downloaded from lava-al-hamd.ir on 2026-06-10]